الأمم المتحدة

A/73/495

الجمعية العامة

Distr.: General
7 November 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٤٣ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه البيانَ الختامي الصادر عن المنتدى الخامس عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو البيان الذي اعتُمد في هافانا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنةً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) أنايانسي **رودريغيز كاميخو**
السفيرة
الممثلة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

191118 121118 18-18831 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

البيان الختامي للمنتدى الخامس عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار

هافانا، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨

نحن، ممثلي منظمات المجتمع المدني الكوبي، بدعم من المنظمات الإقليمية والدولية الكائنة مقارها في كوبا والجهات الفاعلة والمنظمات العاملة على الصعيد الاجتماعي والمؤسسات الدينية والشقيقة والوطنية، المجتمعين لحضور المنتدى الخامس عشر لمنظمات المجتمع المدني الكوبي لمناهضة الحصار، نتفق على ما يلي:

١ - تكرار مطالبتنا ضد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لإبقائها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على بلدنا، وهو السياسة التي لا تزال سارية بجميع جوانبها ومطبّقة تطبيقا كاملا.

٢ - دعم موقف حكومة كوبا التي تطالب بأن تقوم حكومة الولايات المتحدة برفع الحصار بصورة انفرادية ودون أية شروط، احتراماً لقواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - التنديد بتفاقم حدة الحصار الذي نجم عن توقيع الرئيس دونالد ترامب في حزيران/يونيه ٢٠١٧ ''المذكرة الرئاسية للأمن الوطني بشأن تعزيز السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء كوبا'' وعن الأنظمة واللوائح الصادرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ عن وزارات الخزانة والخارجية والتجارة بالولايات المتحدة التي فرضت عقبات إضافية تحدّ من فرص قطاع الأعمال التجارية الأمريكي المحدودة أصلا في كوبا والتي زادت من تقييد حق مواطني الولايات المتحدة في السفر إلى الجزيرة.

٤ - إعادة تأكيد حق الشعب الكوبي في تقرير مصيره من خلال إرساء نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي الخاص به دون أي تدخل خارجي في شؤونه، والإعراب عن قرارنا مواصلة بناء أمة اشتراكية مستقلة ذات سيادة تتمتع بالرخاء وتتوافر لها مقومات البقاء.

٥ - تكرار تأكيد أن الحصار يشكّل انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان الواجبة للكوبيات والكوبيين جميعاً وأنه يرقى إلى مرتبة أعمال الإبادة الجماعية وفق أحكام اتفاقية عام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها كما أنه عملٌ من أعمال الحرب وفق أحكام اتفاقية لندن لعام ١٩٠٥.

٦ - التشديد على أن الحصار يشكّل عقبةً تعرقل التعاون الدولي وقيداً شديداً يحدّ من حق الشعب الكوبي في التنمية لكونه يخلق أشكالا من الحرمان والمعاناة تعيشها الأسر الكوبية وتقترن بها عواقب إنسانية ملحوظة، خاصة في مجال الصحة؛ إضافة إلى كونه عائقاً لحرية تنقل الأكاديميين والعلماء والمتخصصين الساعين إلى تبادل أكثر انفتاحاً للمعارف في مختلف مجالات التعاون.

٧ - إبراز أن الحصار يجعل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أمرا عسيرا.

٨ - المطالبة بوقف التدابير المجحفة التي تستهدف العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية لكوبا مع كيانات من بلدان ثالثة، وهو الأمر الذي يثبت بجلاء تجاوز سياسة الحصار للولاية الوطنية للولايات المتحدة.

٩ - مناشدة مواطني الولايات المتحدة والمنظمات المناظِرة لنا في الولايات المتحدة أن يواصلوا دعمهم للشعب الكوبي من أجل إنهاء هذه السياسة الجائرة التي عفا عليها الزمن والتي تضر بالتطور الطبيعي للعلاقات بين شعبينا.

١٠ - الاعتراف بالدور الذي تؤديه حركات التضامن مع كوبا والمنظمات غير الحكومية من جميع أنحاء العالم في إدانة الحصار، والإعراب عن الامتنان لمساندتها للشعب الكوبي في مطالبته بالإنهاء الفوري لهذه السياسة العدائية.

١١ - دعم تقديم مشروع القرار المعنون ''ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا'' إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الثالثة والسبعين، وحشد دعم المجتمع الدولي لهذا المطلب النبيل.